

زعمت وكيالة النيابة العامة أن المدعى عليهم انتهكوا حرية الإيمان بسبب رواياتهم وأفكارهم.

#### «سجل السيد عدنان»

في سياق آخر دعت نائب رئيس «لجنة المرافق العامة والبيئة» في مجلس النواب، حنان فردان، إلى «الاحتكام إلى الوثيقة التاريخية لرئيس الأوقاف الجعفرية القاضي الشرعي السيد عدنان الموسوي التي أصدرها قبل نحو قرن من الزمان، المعروفة بـ «سجل السيد عدنان»، بشأن وقفيات المساجد والمآتم التي يتم الاستيلاء عليها.

وأكدت فردان، في تصريح صحفي، «وجود قلق يتصاعد بين الأهالي وخصوصاً المسؤولين عن المساجد والمآتم مما يُثار من أخبار استيلاء جهات متنفذة على وقفيات تخص المساجد والمآتم التابعة لإدارة الأوقاف الجعفرية».

وإدعت فردان: «أن «دستور وتشريعات وقوانين مملكة البحرين تحترم القاعدة الشرعية في حفظ الوقف على ما أوقف عليه، وأن الدولة بمختلف سلطاتها وهيئاتها مسؤولة عن حفظ وصون هذه الوقفيات».

#### وطن بلا بؤساء ومحرومين

من جهته، قال عالم الدين الشيعي البارز السيد عبدالله الغريفي: إنه «متى صدقت النوايا وتقاربت القناعات وتآزرت الإرادات وتصارحت الكلمات وتهيأت المناخات وتأسست الحوارات وأحكمت الخيارات يبقى الوطن وطن محبة وصلاح وإصلاح»، داعياً إلى أن يكون الوطن بلا بؤساء ومحرومين وسجناء أو مُبْعِدِينَ.

وقال السيد الغريفي في قرية السنابس: «نريد لهذا الوطن الخير والأمن والسلام والمودة والتآلف والتقارب، ونريد لهذا الوطن أن يكون مُعافي من حل الإشكالات والأزمات، وأن يكون خالياً من كل الآلام والهموم والعناءات». وأضاف السيد الغريفي: «نريد لهذا الوطن أن يكون بلا بؤساء ولا معدمين ولا محرومين وأن يكون بلا سجناء ولا نزلاء ولا بعيدين أو مُبْعِدِينَ أو مُغْرَبِينَ».



## حكومة المنامة تستمر في انتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان

# التعبير السلمي في البحرين ممنوع بتاتاً!!

### السيد الغريفي يدعو لاجل الوطن بلا سجناء ومبْعِدِينَ

رايتس ووتش، محاكمة ٣ أعضاء في جمعية ثقافية بالبحرين، كان من المقرر أن يمثلوا الثلاثاء أمام القضاء «لمجرد ممارسة حقهم في حرية التعبير والمعتقد». ودعت المنظمة السلطات البحرينية إلى إسقاط جميع التهم الموجهة لهؤلاء فوراً، وإيقاف التعليقات العامة التحريضية التي تدين الجمعية لأسباب دينية.

وتبدأ المحاكمة قبل أسبوع من استضافة المنامة دورة «الاتحاد البرلماني الدولي» وموضوعها «تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة: مكافحة التعصب».

وفي مرافعة نُشرت على الإنترنت،

التعبير والتجمع السلميّ، مشيرين إلى أن «الأحكام صدرت غيابياً الأمر الذي منع المحامين من إعداد دفاع قضائي ملائم وفقاً للقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالمحاكمة العادلة».

وطالبوا أيضاً الحكومة البحرينية بـ «إيقاف تلك الانتهاكات ولمحاسبة الجناة وفقاً للاتفاقيات والقوانين الدولية ذات الصلة التي تشير إليها في النهاية».

محاكمة ٣ أعضاء في جمعية ثقافية بالبحرين

بدورها انتقدت منظمة هيومن

#### مطالبات بتوفير معلومات وأجوبة بشأن المعتقلين

وطالب المقررون الثلاثة الحكومة البحرينية بتوفير معلومات وأجوبة عن أسئلتهم بشأن المعتقلين الأربعة، وعبروا عن مخاوفهم الشديدة «إزاء الاعتقال التعسفي للمواطنين الأربعة، منهم ثلاثة قاصرون، من دون مذكرة توقيف أو ذكر سبب الاعتقال على الرغم من ستهم إضافة إلى منعهم من حقهم في الاستفادة من حضور ولي أمرهم أو مستشار قانوني أثناء التحقيق، وتعرضهم لسوء المعاملة والانتهاكات بتهمته تتصل مباشرة بممارستهم حقوقهم القانونية في حرية

ووجهت ثلاثة من مكاتب الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة رسالة إلى الحكومة البحرينية، عبرت فيها عن مخاوفها بشأن اعتقال ٤ مواطنين في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٢١، منهم ثلاثة قاصرين من دون مذكرات وبمحاكمات جائرة تعرضهم لانتهاكات وسوء معاملة، وهم: يوسف أحمد حسن كاظم وجعفر حبيب كاظم وسيد علي مكي حسن وحسين عرفات مكي نيسر.

ووقّع رسالة الإدعاء كل من المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان «الذين أسطوا الضوء على حالات الأفراد الأربعة وعبروا عن قلقهم إزاء الإدعاءات التي تُشكّل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان».

وسلطت الرسالة الضوء على الأحداث التي تلت اعتقال الأفراد الأربعة الذي كانوا، عدا كاظم، قاصرين عند اعتقال السلطات لهم، بعدما حكمت محكمة عليهم غيابياً لمشاركتهم في مظاهرات سلمية مناهضة للتطبيع مع كيان الاحتلال، ويُنعوا من حقهم في تعيين محامي خلال فترة التحقيقات، وتم استجواب القاصرين الثلاث من دون حضور أولياء أمرهم، وأشارت الرسالة إلى أن المعتقلين تعرضوا لسوء المعاملة.

#### تجمع غير قانوني!

وأشارت إلى أن المحكمة حكمت، في ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٢، عليهم حضورياً بزعيم «التجمع غير القانوني» وبـ «امتلاك مواد متفجرة فصدّر بحقهم حكم بالسجن لمدة عام وبدفع غرامة مائة قدرها ٥٠٠ دينار بحريني، وأيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحق كاظم وقلّصت عقوبة سجن القاصرين الثلاث إلى ثلاثة أشهر والغرامة من ٥٠٠ إلى ١١٠ دينار، ثم أفرجت السلطات، في ديسمبر/كانون أول ٢٠٢٢، عن اثنين منهم بينما أبقّت على سيد علي مكي في السجن لاتهامه بجرم آخر. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٣ أطلقت سراح الأخير بموجب «أحكام بديلة».

#### أخبار قصيرة



### السودان: نقل البشير إلى العناية المركزة في حالة خطيرة

أفادت وسائل إعلام سودانية، الثلاثاء، بنقل الرئيس السابق عمر البشير إلى العناية المركزة في حالة خطيرة. وقالت: إن شقيق البشير طلب زيارته، وإن المحكمة قبلت الطلب. ولم تعط وسائل الإعلام على الفور مزيداً من التفاصيل بشأن حالة البشير، الذي أطاحت به احتجاجات واسعة في الشارع السوداني وتولى على إثر ذلك الجيش السوداني الحكم في إبريل ٢٠١٩.

ويخضع البشير حالياً للمحاكمة عن تهم تتعلق بفترة حكمه ومسؤوليته عن الانقلاب العسكري الذي قاده عام ١٩٨٩. وتدهورت الحالة الصحية للبشير خلال الفترات السابقة التي خضع فيها للسجن والمحاكمة، ونقل أكثر من مرة من السجن إلى المستشفى للعلاج.



### ليبيا.. مبادرة جديدة لإجراء الانتخابات في ٢٠٢٣

أطلق مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا عبد الله باتيلي مبادرة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في البلاد خلال العام الجاري.

وقال باتيلي -في إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي- «استناداً إلى المادة ٦٤ من الاتفاق السياسي الليبي لعام ٢٠١٥، وبنوا على الاتفاقات التي توصل إليها الأطراف الليبية في السابق، قررت إطلاق مبادرة تهدف إلى التمكين من إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال عام ٢٠٢٣». وأوضح أنه يعتزم إنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى في ليبيا للدفع قدماً بالتوافق على الأمور ذات الصلة، مثل تأمين الانتخابات، واعتماد ميثاق شرف لجميع المرشحين. وشدد على ضرورة أن يصدر حل أزمة الشرعية أولويات الفاعلين السياسيين الراغبين في تغيير الوضع القائم.

### الجزائر والرياض تبثان التعاون العسكري

بحث الفريق أول السعيد شقري، رئيس أركان الجيش الجزائري، الثلاثاء، مع مدير إدارة التعاون الدولي بوزارة الدفاع السعودية العميد الركن يوسف بن عبد الرحمن الطاسان، الرئيس المشارك للجنة المختلطة الجزائرية-السعودية المكلفة بالتعاون العسكري التعاون بين البلدين في هذا المجال.

وقالت وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، في بيان لها، إن المحادثات تناولت حالة التعاون العسكري بين البلدين الشقيقين وتبادل التحليلات ووجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وكانت الجزائر وروسيا، بحثا الإثنين في تعزيز تعاونهما العسكري، وذلك خلال زيارة بالرياض الأمين العام لمجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشييف للجزائر، وفق ما أعلنت وزارة الدفاع الجزائرية.

### بناءً على طلب بن سلمان وإقصاء معارضيه

## حكم بالإعدام لـ ١٠ قضاة سعوديين بتهمة «الخيانة العظمى»

عويض القحطاني، وناصر بن سعود الحربي، ومحمد العمري، ومحمد بن مسفر الغامدي.

وأوضحت المنظمة: أن هذه الجريمة عقوبتها الإعدام في القانون السعودي. ويشبهه توقيف هؤلاء القضاة ومحاكمتهم بعمليات التطهير السابقة ضد المنافسين المفترضين لمحمد بن سلمان.

وشمل الحكم ٦ قضاة بارزين سابقين في المحكمة الجزائية المتخصصة هم: عبد الله بن خالد اللحيدان، وعبد العزيز بن مداوي الجابر، وجندب بن مداوي الجابر، وجندب المفرج، وعبد العزيز بن فهد الداود، وطلال الحميدان، وفهد الصغير.

وشمل أيضاً ٤ قضاة سابقين بالمحكمة العليا: خالد بن

٢٠٢٢. والجدير ذكره أن الأحكام بحق المعارضين السعوديين كانت بأوامر رسمية من السلطات.

ونقلت المنظمة عن مصادر مطلعة قولها: إن الحكومة حرمت المتهمين من التماس المشورة القانونية، واحتجزتهم بمعزل عن العالم الخارجي منذ اعتقالهم في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٢٢.

وشمل الحكم ٦ قضاة بارزين سابقين في المحكمة الجزائية المتخصصة هم: عبد الله بن خالد اللحيدان، وعبد العزيز بن مداوي الجابر، وجندب بن مداوي الجابر، وجندب المفرج، وعبد العزيز بن فهد الداود، وطلال الحميدان، وفهد الصغير.

وشمل أيضاً ٤ قضاة سابقين بالمحكمة العليا: خالد بن

مسيئة بشكل فاضح ضد مواطنين سعوديين بناءً على طلب ولي العهد، تظهر أنه لا يوجد أحد بأمان في السعودية».

وكشف سابقاً عن الدور المباشر لاثنتين من هؤلاء القضاة في المحكمة الجزائية المتخصصة، هما عبد الله بن خالد اللحيدان وعبد العزيز بن مداوي الجابر، في انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية.

ودان اللحيدان في وقت سابق المدافعة البارزة عن حقوق المرأة لجين الهذلول، فيما حكم الجابر بالإعدام على قاصر وعلى العديد من الأشخاص الآخرين، بما في ذلك العديد ممن أعدموا في الإعدام الجماعي لـ ٨١ شخصاً في آذار/مارس

كشفت منظمة «DAWN» أن النائب العام السعودي طالب بإعدام ١٠ قضاة سابقين بتهمة «الخيانة العظمى»، بمن فيهم قضاة أصدروا أحكاماً ضد ناشطين وناشطات في أوقات سابقة.

وقالت المنظمة، في تقرير لها، إن المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، والتي تُنَاطُ بها قضايا «الإرهاب» في السعودية، وجهت تهماً بـ «الخيانة العظمى» إلى عدد من القضاة في أول جلسة سرية لها في القضية في ١٦ فبراير/شباط ٢٠٢٣. وقال عبد الله علاود، مدير الخليج الفارسي في «DAWN»، إن «التهم المروعة الموجهة إلى هؤلاء القضاة الذين أصدر العديد منهم أحكاماً



### في أول شرحٍ داخل كيان الاحتلال

## معوز يقدم استقالته كنائب وزير في الحكومة الصهيونية

«راموت» في القدس المحتلة. هذا وقتل جندي من حرس الحدود جراء إطلاق نار من قبل حارس مدني خلال عملية عند حاجز شعفاط أثناء تقتيش حافلة، كما قُتل مستوطنان في حوارة بعملية إطلاق نار في ٢٦ شباط/فبراير، وأخر قتل كيان العدو، مستوطن صهيوني في حوض برصاص أحد المقاومين في عملية على الطريق «٩٠» بالقرب من أريحا.

الغزة الفلسطينية الفدائية ضد كيان العدو الصهيوني، قُتل ١٤ صهيونياً منذ مطلع العام ٢٠٢٢ في القدس والضفة الغربية المحتلة. وفي التفاصيل، قتل سبعة بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير في عملية إطلاق النار التي حصلت في حي «نافيه يعقوب» في القدس المحتلة. وفي العاشر من شباط/فبراير الجاري، قُتل ثلاثة في عملية دهس في حي

جدار حكومة نتنياهو، وتأتي على خلفية تصريحات صدرت عن حزب (قوة يهوديت) برئاسة، الفاشي إيتمار بن غفير. وقبل أيام، صرح رئيس المعارضة الصهيونية، ياثير لابيد، بأنه بعد نصف سنة من الآن ستكون «إسرائيل» مفككة من الداخل و«مجتمعتها» منشغلاً بركابية الواحد للآخر.

وعقب رئيس حزب «نوعام» على الاستقالة، بالقول: «للأسف، اكتشفت أنه ليست هناك نية جدية في تنفيذ الاتفاق الائتلافي بما يتعلق بالهوية القومية اليهودية». يذكر أن حزب «نوعام» الديني المتطرف، محسوبٌ على التيار الديني القومي، ولديه مقعدٌ واحد في الكنيست يشغله معوز نفسه. واستقالة معوز تُعد أول شرح في

قدّم رئيس حزب «نوعام»، أفي معوز، استقالته لرئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، كنائب وزير في مكتب رئيس الحكومة، ومع ذلك سيستمر في مزاولة مهامه كعضو في الائتلاف الحكومي.

ووفق وسائل إعلام عبرية: فإن معوز قدّم استقالته من الحكومة احتجاجاً على عدم قدرته على التأثير وغياب الصلاحيات.

### العدو ينفذ جرّاء عمليات المقاومة: ١٤ قتيلاً في أقل من شهرين